مجلس الطاقة في الولاية يعقد جلسته الدورية الثالثة عشرة في مقره الرئيسي بالعاصمة الإدارية الجديدة

الأربعاء 25 أيار/مايو 2022 – 3:00 م

مجلس الطاقة في الولاية يقر 5 قضايا أبرز أمام المجلس الأعلى للطاقة والبيئة في الولاية

مجلس الطاقة في الولاية يعقد جلسته الدورية الثالثة عشرة في مقره الرئيسي بالعاصمة الإدارية الجديدة

العاصمة الإدارية الجديدة – 25 أيار/مايو 2022 – 3:00 م: أقر مجلس الطاقة في الولاية في جلسته الدورية الثالثة عشرة المنعقدة اليوم في مقره الرئيسي بالعاصمة الإدارية الجديدة خمس قضايا رئيسية تتعلق بتراخيص مشاريع الطاقة المتجددة وخطط الكهرباء للأحياء الجديدة وتعرفة الكهرباء للمشتركين الصناعيين. وصادق المجلس على ترخيص مشروعين للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 160 ميغاواط في محافظتي الوادي الأبيض والمرجان، وأقر خطة لتمديد الشبكة الكهربائية إلى ثلاثة أحياء جديدة في العاصمة الإدارية تضم نحو 12 ألف وحدة سكنية، وصوت على تثبيت تعرفة الكهرباء للمشتركين الصناعيين عند المستوى الحالي دون زيادة للعام المقبل.

وقال رئيس المجلس المهندس سامر الطحان في كلمة الافتتاح إن المجلس يواجه «معادلة صعبة بين تأمين الطاقة بأسعار في متناول الأسر وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة التي تحتاج إلى ضمانات طويلة الأجل». وأضاف أن الطلب على الكهرباء في الولاية ارتفع بنسبة 9 في المئة خلال العام الماضي، وأن الشبكة الحالية لا تستطيع استيعاب أكثر من 300 ميغاواط إضافية من الطاقة الشمسية دون تعزيزات فنية تستغرق نحو عامين.

وأوضح المهندس عادل النجار، المدير العام للهيئة الوطنية للطاقة المتجددة، أن المشروعين المعتمدين يشملان محطة في منطقة الصفا بقدرة 100 ميغاواط ومحطة في منطقة الرملة بقدرة 60 ميغاواط، وأن الهيئة ستطرح مناقصة ثالثة في الربع الأول من 2023 لمشاريع بقدرة 200 ميغاواط أخرى. وبين أن الأسعار المقدمة في المناقصة الثانية انخفضت بنسبة 18 في المئة مقارنة بالمناقصة الأولى، وهو ما اعتبره مؤشرا على تحسن بيئة الاستثمار في القطاع.

في المقابل عبر ممثلو الأسر عن قلقهم من أثر القرار على الفواتير الشهرية. وقالت السيدة نجوى الكرمي، ممثلة جمعية المستهلكين في الولاية، إن «أي زيادة في التعرفة تعني أن أسرة من الطبقة الوسطى تدفع ربع دخلها للكهرباء». وطلبت الجمعية من المجلس تأجيل القرار إلى حين صدور دراسة مستقلة عن أثر التعرفة على الأسر ذات الدخل المحدود، وهو طلب وعد المجلس بدراسته في جلسة لاحقة خلال شهر حزيران المقبل.

وفي ختام الجلسة أعلن المجلس تشكيل لجنة فنية مشتركة بين الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة، على أن ترفع تقريرا ربعيا إلى المجلس. وقال الطحان إن اللجنة ستعقد أول اجتماع لها في 10 حزيران وإن نتائجها ستنشر على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للطاقة المتجددة بعد أسبوعين من كل اجتماع، في خطوة تهدف إلى زيادة الشفافية في قطاع يتلقى دعما حكوميا سنويا يقدر بنحو 40 مليون دينار.

(التفاصيل الواردة في الصفحة الثالثة)

مجلس الطاقة في الولاية يقر 5 قضايا أبرز أمام المجلس الأعلى للطاقة والبيئة في الولاية